إستمارة المشاركة:

الباحث 1: الإسم واللقب: دشرة منصور.

الدرجة العلمية: السنة الثانية دكتوراه (دكتوراه علوم بجامعة وهران).

التخصص: إقتصاد جهوي.

الوظيفة: أستاذ متعاقد بالمركز الجامعي بغليزان.

المؤسسة: المركز الجامعي بغليزان.

العنوان البريدي: 48000.

العنوان الإلكتروني: **mosardlep@gmail.com**. **الهاتف**: 07.73.92.15.42

والباحث2: الإسم واللقب: ملاح عدة.

الدرجة العلمية: السنة الثانية دكتوراه (دكتوراه علوم - المدرسة الدكتورالية بجامعة وهران).

التخصص: إقتصاد دولي.

الوظيفة: أستاذ متعاقد بالمركز الجامعي بغليزان.

المؤسسة: المركز الجامعي بغليزان.

العنوان الإلكتروني: adda55@windowslive.com الهاتف: 07.82.81.29.59

محور المداخلة: المؤسسة الاقتصادية و مسؤوليتها الاجتماعية و البيئية (حالة المؤسسات الجزائرية).

عنوان المداخلة: المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSP.

المشرف: أ. عدالة العجال.

سنة أول تسجيل: 2015.

الملخص: تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية)و على المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل الشركات الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال، الأمن، الصحة، التدريب، السكن، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي.

وفي سبيل إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية عمدت الحكومات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي يتواءم نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية(تحقيق نمو اقتصادي، عدالة اجتماعية وحماية البيئة).

في حين ظهر توجه جديد للمؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق بحماية البيئة والمجتمع طوعيا (المسؤولية البيئية والاجتماعية) بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اكتسابها شهرة خضراء تشكل لها عنصرا لإستراتيجية تنويع منتجاتها وزيادة أرباحها، وبالتالي تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

Résumé :

Les entreprises économiques de différents types d'activités cherchent à réaliser des performances économiques visant à maximiser leurs profils , mais durant leur activité ces entreprises peuvent engendrer des impact négatifs su l'environnement (Pollution, épuisement des ressources naturelles) et sur la société par l'exploitation irrationnelle du travail, en particulier par les grandes entreprises, Ce qui a conduit à parler de la performance environnementale et sociale ainsi que de la performance économique.

Et pour intégrer la dimension environnementale et sociale dans la stratégie de l'entreprise économique, les gouvernements ont pris un certain nombre de mesures et procédures pour harmoniser l'activité économique de l'entreprise et parvenir à un développement durable fondé sur trois principes fondamentaux (croissance économique, Justice sociale et protection de l'environnement).

Une nouvelle orientation de l'entreprise économique concernant la protection de l'environnement et de la société ait émergé volontairement (Responsabilité environnementale et sociale) afin de faire face aux pressions imposées par les conditions économiques et sociales, ainsi que d'acquérir une réputation verte qui constitue un élément de la stratégie de diversification de ses produits et d'accroître ses bénéfices. Par conséquent, la responsabilité environnementale et sociale est un indicateur important pour évaluer la contribution de l'entreprise économique à la réalisation de développement durable.

مـــقدمـــــة :

يعتبر الاستثمار في مجال النفط من بين أهم المشاريع الاقتصادية نظرا لما يخلفه هذا الاستثمار من فوائد وأرباح تعود بالنفع على الشركات البترولية، إلا أن هذا الاستثمار ينتج أثار خارجية مضر بالبيئة والمجتمع من خلال العمليات الإنتاجية، فتوجه الشركات نحو جني الأرباح وزيادة المداخيل دون الاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية خلق جدلا واسعا في أوساط الساحة العلمية والاقتصادية بظهور مجموعتين بين مؤيد لإضافة ودمج الشركات البترولية لعنصر المسؤولية البيئية والاجتماعية في خططها وسياساتها المستقبلية، ومنهم من يعارض تحمل الشركات البترولية لالتزاماتها البيئية والاجتماعية نظرا لكون هذه الأعمال ذات مسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين في الوسط الاقتصادي. فمع كل هذا

الجدل الواسع وظهور العولمة والاقتصاد الحر والتطور التكنولوجي السريع والانتشار الكبير للتلوث واتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية فإن الحاجة أصبحت ماسة لكي يتحمل كل مسؤول عن مؤسسة بترولية أو غيرها من المؤسسات مسؤولياته تجاه البيئة و المجتمع من أجل النهوض بالمجتمعات والأمم والسير بم نحو طريق النمو الازدهار.

في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للشركات البترولية تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلي أيّ مدى يمكن للشركات البترولية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية باعتبار أن البيئة و المجتمع عاملان أساسيان في معادلة التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة إحدى الموضوعات المهمة والخاصة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات البترولية ومدى تحمل هاته المؤسسات لمسؤولياتها تجاه البيئية و المجتمع من خلال عرض وتوضيح السبل المساعدة في تحقيق ذلك من خلال الإطار النظري للدراسة، كما نسلط الضوء على مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP باعتباره من بين أهم الشركات البترولية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن توجه المؤسسات البترولية نحو تحقيق الأرباح وجني مداخيل ضخم ولو كان على حساب البيئية و المجتمع جعل كثير من أنصار هذا التوجه من جمعيات وهيئات دولية ومحلية الداعية لحماية البيئة و المجتمع وتخليصهم من قبضة هذه المؤسسات التي لا تراعي حتى حق الأجيال القادمة في النمو والعيش الكريم جعلوا هذه المعادلة تتغير نوعا ما في زمن العولمة والانفتاح الاقتصادي من خلال ضغطهم على هاته المؤسسات البترولية من أجل إضافة عنصر الاهتمام بالبيئة و المجتمع ضمن أهدافهم الإستراتجية وهذا في ظل الحراك والتنافس الاقتصادي الكبير الموجود بين هذه المؤسسات.

منهجية البحث :

لدراسة هذا الموضوع ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور هي :

المحور الأول :ماهية المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

المحور الثاني: : المسؤولية الاجتماعية و البيئية في الشركات البترولية من منظور المعايير الدولية

المحور الثالث: مدى وفاء المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية

1- المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية:

إن مناقشة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات من المواضيع التي تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية وفي إدارة هذه المؤسسات، إذ تشعبت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وطرحت وجهات نظر متعددة مثلت تيارات فكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها من جهة ومن جهة أخرى عكست هذه العلاقة طبيعة التطور الإقتصادي والإجتماعي.

1-1- ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة :

يتمثل المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وذلك في حدود الإطار القانوني القائم، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو كفاءته الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة. وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي وخاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشر الربحية، ولكن أيضا عن ما يجب أن تؤديه المؤسسة اتجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادي.[1]

1-1-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

حتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، حيث لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، ومن هنا تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة السوق ونطاق نشاط المؤسسة وأشكاله، وما تتمتع به كل مؤسسة من قدرة مالية وبشرية،[2] وقد أشار أحد الباحثين في هذا المجال(يونغ تشي يويه) في كتاب بعنوان" القدرة التنافسية – مسؤوليات الشركات المتعددة الجنسيات "الذي كان حصيلة مشروع بحوث حول المسؤولية الاجتماعية للشركات زار من خلاله مع زملائه أكثر من 30 شركة متعددة الجنسيات في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وأوروبا، وتحدثوا مع ممثلي أكثر من 80 شركة أجنبية في الصين جاء فيه، إن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الحديثة هي كيفية فهم مسؤولية المؤسسة،[3] ولهذا السبب فإن هناك عدة تساؤلات من قبل المؤسسات لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسؤولية، وفي ما يلي بعض التعاريف المهمة في هذا المجال. وعرّف **البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على: "أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد".[4]

---

[1] - حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية، القاهرة2005 ، ص55.

[2] - عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49 ، بيروت مارس2004 .

[3] - شين ولوه يوان جيون وشيوي شياو يان، الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، 2007، أو متوفر على الموقع: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p50.htm.

[4] - مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال متوفر على الموقع: http://www.nefdev.org/phil/ar/page.asp?pn=22 2007

كما عرفت **الغرفة التجارية العالمية** المسؤولية الاجتماعية على أنّها: "جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.[5]

كما تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[6]

وتُعرّف أيضا أنها: "مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين".[7]

ومن خلال هاته التعاريف يمكننا أن نشير إلى المسؤولية الاجتماعية من خلال النقاط التالية:

- التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الطابع "الطوعي والإرادي الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تصبح جزءا من ثقافة التسيير وليست نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية؛
- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه؛
- الطابع "الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز إستراتيجيتها، الأمر الذي يتطلب تغييرا في ثقافة التسيير بها والقدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح "مواطنة وبالتالي سترتبط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع(المحيط)الذي تعمل فيه.

1-2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت الرؤى عند الباحثين لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها لم تخرج عن أربعة أبعاد هي: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية المستهلك، المسؤولية الاجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية.[8]

1-2-1- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع:

تبرز مسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع المحيط بها من خلال الدور الفعال التي تلعبه هاته الشركات في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال نشاطاتها الاجتماعية، وكذلك تبرز هذه المسؤولية بتقليل الشركات للآثار السلبية الناجمة عن العملية الاجتماعية وبالتالي تحقيق رضا الزبون، وهذا في ظل تزايد الوعي لدى أفراد المجتمع تجاه الدور السلبي الذي تقوم به الشركات الإنتاجية وانعكاسها على المجتمع ككل.

---

[5]- ibid.

[6] - Marie-Françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France : ADEME, Mars 2004, P 05.

[7]- nrcan-rncan.gc.ca, **Responsabilité sociale des entreprises**. 12/03/2007, www.nrcan-rncan.gc.ca/sddd/csr-rse/rse_f.html.

[8] - فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية، اليمن،2003 ص44.

1-2-2- المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية المستهلك:

برزت قضية حماية المستهلك في السنوات الأخيرة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية من خلال دمج منظمات الأعمال لهاته القضية ضمن خططها وقراراتها الإستراتجية، نظرا لما يعنيه المستهلك من خروقات هذه المنظمات التي تسع دائما إلى الربح وذلك على أفراد المجتمع، وتظهر هذه الخروقات مثلا في السعر ،والإعلان ،الضمان إلى غير ذلك من التجاوزات.

1-2-3- المسؤولية الاجتماعية تجاه أخلاقيات الأعمال: تعد أخلاقيات الأعمال بمثابة الصورة العاكسة التي تبين المنظمة على حقيقتها وبالتالي قد تظهر الجانب المشرق للمنظمة أمام المستهلكين والمجتمع بشكل عام، ويمكن كذلك أن تكشف المستور عن الجوانب السلبية في أداء المنظمة تجاه المجتمع لذلك التوقعات التي ينتظرها أفراد المجتمع من الشركات هي أكبر بكثير من التطبيقات الواقعية الموجودة لذلك على الشركات الالتزام بمعاهداتها اتجاه المجتمع لكي تبقى الثقة متبادلة بين الطرفين.

1-2-4- المسؤولية الإجتماعية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية:

إن توجه الشركات نحو الربح وزيادة المبيعات، لا يكون بمعزل عن الاهتمام بالاعتبارات البيئية حيث يعتبر كلا من الطرفين مكمل لبعضهم البعض، وأن وضع منظمات الأعمال لأهدافها التنموية والتطور والبقاء في السوق يكون من خلال دمج عنصر البيئة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية ضمن أهدافها الإستراتجية.[9]

1-3- حدود المسؤولية البيئية والاجتماعية:

أي نقاش حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تطرح إشكالية تحديد حدود هذه المسؤولية، ذلك أنه ليس من السهل كما سبق الذكر تحديد ما المؤسسة مسؤولة عنه وتجاه من هي مسؤولة، وعليه يجب إيجاد التوازن الجيد بين الحد الأدنى وهو ألا تلتزم المؤسسة بأكثر مما يفرضه عليها القانون وتدعى بالمساهمات الإجبارية، والحد الأقصى وهو الالتزام بمسؤوليات تتجاوز اختصاصات المؤسسة وطاقاتها وتدعى بالمساهمات الاختيارية أو الطوعية ولا يوجد هناك اتفاق عالمي حول حدود مسؤولية المؤسسة، ويبقى تحديد هذه الحدود موضوع نقاش مستمر وفي تطور سريع على مستوى الرأي العام، فمثلا بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مناطق محرومة في دول تنتهك حقوق الإنسان أو تعاني من صراع على السلطة تطرح إشكالية حدود مسؤوليتها عن الخلل الموجود في المجتمع. في مثل هذه الحالات، فإن الحد الأدنى من مسؤولية المؤسسة، والذي يوصي به الميثاق العالمي للأمم المتحدة،[10] هو أن تحرص على عدم استغلال هذا الوضع وأن لا تكون متورطة في انتهاك لحقوق الإنسان، بسبب هذا الغموض الذي يكتنف حدود هذه المسؤولية، اتسعت آمال ومتطلبات الأطراف المهتمة بالمؤسسة واختلفت باختلاف البلدان والثقافات التي ينتمون إليها، كما أنها تختلف من قطاع صناعي إلى آخر، وبالتالي فإن تحديد حدود لدور مسؤولية المؤسسة تجاه الحكومات أو المجتمع المدني هو في كثير من الأحيان موضوع حوار وتفاوض يأخذ في الحسبان المعطيات المحلية لذا يجب على المؤسسة أن تدرس أولا المعطيات الثقافية ومستوى تطور المجتمعات التي من الممكن أن تتعامل معها حتى تعرف أبعاد وحدود المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم بها، لأن الآمال التي يعلقها مجتمع محروم يعاني من مختلف أمراض التخلف على مؤسسة عالمية جاءت لتستثمر عنده تختلف جذريا عن متطلبات مجتمع آخر متطور من نفس المؤسسة والأسئلة التي تطرح عادة في هذا المجال هي ما

---

[9] - فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[10] - محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية 2000، ص9.

دور كل من المؤسسة والحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية، التعليم والصحة ؟ كيف يمكن للمؤسسة أن تتأقلم مع مختلف الثقافات المحلية للمجتمعات التي تعمل فيها؟

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية و البيئية في الشركات البترولية من منظور المعايير الدولية:

يتميز نشاط المؤسسات البترولية باعتماده على العديد من المواد والسوائل المشعة والسامة مما يسبب الأذى للبيئة ومن خلالها مجمل الكائنات المتواجدة بمحيط هذه البيئة وبالتالي يتعين على هذا النوع من المؤسسات تحمل مسؤولياتها حيال كل تلك القضايا البيئية و الاجتماعية استنادا إلى المعايير الدولية المتفق عليها في هذا الشأن والمتمثلة أساسا في ما أصدرته المنظمة العالمية للتقييس ISO من مواصفات أهمها المواصفة ISO 29000 المهتمة بالصناعات البترولية و كذا الواصفتين ISO 14000 لمهتمة بالشأن البيئي و كذا المواصفة ISO 26000 التي اهتمت بالبعد الاجتماعي ضمن مختلف الإستراتجيات و الممارسات المتعلقة بمختلف المؤسسات الاقتصادية مها كان حجمها وطبيعة نشاطها.

2- 1- الإيزو29000:

يعتبر معيار الايزو 29001 مهما بسبب المخاطر الكامنة المرتبطة بصناعة النفط والغاز، وصناعة مقابض السوائل(السوائل والغازات)، وغالبا في الضغوط العالية القصوى، من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والعمليات وسلامة الأفراد وبالتالي تعتبر هذه المواصفة ذات أهمية كبيرة . بالإضافة إلى ذلك حماية البيئة واستمرارية الأعمال ،حيث تتطلب مستوى عال من النزاهة التشغيلية . كما يساعد التوافق مع ISO TS 29001 في التخفيف من المخاطر التشغيلية نتيجة لجودة المواد والمعدات و الإجراءات والمنتجات والمطابقة مع المواصفات واللوائح.[11]

تستطيع المؤسسة تطبيق شهادة ISO 29001 / TS إذ كان لديها بالفعل شهادة ISO 9001 لإدارة الجودة من خلال عملية مراجعة هذا المعيار لرفع مستوى شهادات إدارة الجودة الخاصة بها. كما يمكن الحصول على المطابقة لكلا المعيارين في نفس الوقت، يمكن للمؤسسات الاستفادة من المطابقة وفق هذا المعيار إذا كانت تعمل في الأنشطة التالية:

- تشارك في التنقيب والإنتاج وخطوط الأنابيب والنقل و التكرير والبترول والغاز الطبيعي منتجا؛
- تشارك في تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة إصلاح و، المعدات المستخدمة في التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والبترول والغاز الطبيعي؛
- تقديم المشورة التقنية والخدمات التشغيلية، وتقديم الدعم لمختلف قطاعات صناعة البترول و البتر وكيمياويات والغاز الطبيع؛
- وتعمل على تطبيق منظومة متكاملة للإدارة تهدف للارتقاء بأداء المؤسسة البترولية المتعلقة بالجودة وحماية البيئة و العاملين و المجتمع في آن واحد من خلال معايير الموصفات التالية:

أ- نظام إدارة الجودة : ISO 9001/2008؛

ب- نظام الإدارة البيئيةISO 14001/2004 ؛

ج- نظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001 /2007.

[11] - نشرية المنظمة العالمية للتقييس (ISO) لسنة 2011، ص10.

2-2- معايير المواصفة الدولية ISO14000 المحددة للمسؤولية البيئية:

أمام هذا التدهور الكبير للوسط البيئي والمخاطر المتنامية الناجمة عنه، وت ا زيد اهتمام الحكومات والمنظمات الحقوقية والعلمية وغيرها بصفة عامة بضرورة حماية البيئة قامت المنظمة العالمية(للتقييس ISO) ضمن هذا السياق بتقديم نظاما لإدارة وتسيير الشؤون البيئية منذ نهاية القرن الماضي وتحديدا سنة1996 ، وهو نموذجا عالميا يصلح لجميع المؤسسات بما فيها المؤسسات البترولية محل الدراسة إذا يتألف من مجموعة من المعايير تمكن هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ ومراقبة مدى تحسن أدائها البيئي باستمرار.

2-**2-1- مكونات نظام ISO1400 لإدارة البيئة :**والذي يتألف أساسا من العناصر التالية:

- السياسة البيئية التي تلتزم وتعمل على الوقاية من التلوث والتق يد بالقوانين والتشريعات البيئية وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئة ومراجعتها؛
- الخطة البيئية التي تهتم بتشخيص المسائل البيئية بالمؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها، ووضع برنامج للتكفل بهذه المسائل ضمن إطار زمني محدد؛
- التنفيذ والتشغيل ويحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى توفر عاملين مؤهلين ومدربين والى توثيق دقيق لمجمل الإجراءات وخطوط اتصال واضحة ومرنة؛
- إدراج الفحص والعمل التصحيحي وذلك بمتابعة الأنشطة البيئية وقياسها إضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية، والاحتفاظ بالسجلات البيئية المتعلقة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق منتظم للنظام؛
- مراجعات الإدارة حيث أكدت المواصفة ISO14000 على عمل م ا رجعة دورية للنظام من قبل الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة.[12]

2-2-2- فو ائد تطبيق نظام ISO14000 لإدارة البيئة :

وبعد إرساء هذا النظام في إمكان المؤسسة أن تتقدم بطلب لدى مكتب مسجل معتمد لدى منظمة) ISO (لمنحها شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية ISO14001، التي تستطيع أن تحقق من خلالها الفوائد و المزايا التالية:

- تحسين الأداء البيئي من خلال التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والمياه وتدوير واستخدام المواد وكل هذا يخفض من التكاليف؛[13]
- تحقيق الميزة التنافسية حيث أن الأداء البيئي من خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء العملاء والمساهمين وغيرهم، مما يساهم أيضا في تحقيق الميزة التنافسية؛
- رفع كفاءة وجودة الإنتاج من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة للبيئة؛
- المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يضر البيئة والمجتمع.

---

[12] - أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة : T.Q.M الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ص 189.188.187.

[13] - مرجع نفسه.

2-3- معايير المواصفة الدولية ISO 26000 المحددة للمسؤولية الاجتماعية:

2-3-1- تعريف المواصفة: هي" مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة ".[14] و تعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات

.

2-3-2- نشأة المواصفة:ISO26000 : شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث" بدأت فكرة مشروع ايزو26000 ابتداء من سنة 2001من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة COPOLCOالمسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية.[15] وخلصت هذه اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية.

2-3-3- أهداف المواصفةISO26000 :

إذ تتمثل هذه الأهداف أساسا فيما يلي:

أ- على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية، الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية؛
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.[16]
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ب- على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة؛
- إعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية؛

---

[14] - وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية خلال تبني المواصفة iso 2600، 19فيفري، جامعة - ورقلة تقدمت بها للملتقى الدولي الثالث حول المنظمات والمسؤولية الاجتماعية، 15/14 فيفري، بشار ،2012.

[15] - www.afnor.fr: la norme iso 26000 : 2011-10-03.

[16]- Idem.

- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات.

ج- على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة؛
- الإلتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة؛
- عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من م ا زيا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها؛
- تحمّل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

ثالثا: مدى وفاء المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية:

1-3- و اقع المسؤولية الاجتماعية و البيئية في مؤسسةENSP :

إن الواقع يطالعنا عن انتهاكات خطيرة لهذه المؤسسات للوسط البيئي بسبب التسريبات الكثيفة للزيوت المستعملة في الحفر وكذا بسبب المخلفات السامة الأخرى ذات الأصل الإشعاعي الكيميائي وغيره ، مما أثر على صحة المجتمع بمناطق الجنوب الشرقي بالدرجة الأولى أين تتمركز أغلبية هذه المؤسسات وبالتالي الانتهاكات الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية تجاه هؤلاء السكان وكذا الحيوانات والنباتات وكل مكونات الحياة بهذه المناطق. ومن خلال التحاليل اللاحقة فإن تركيزنا سوف يكون كبير على إحدى أكبر مؤسسات حفر أبار النفط في الجنوب الجزائري ألا وهي مؤسسة ENSP لما لعمليات الحفر من تأثير ملفت على البيئة والمجتمع لحد سواء بهذه المناطق؛

لقد تفرعت هذه المؤسسة عن سوناطراك المؤسسة الأم، منذ أوت 1981 وهي تضم الآن حوالي 7000 عامل برأسمال اجتماعي يقارب 1500 مليون دينار جزائري ومقرها الاجتماعي بمدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة. فبرغم حصول هذه المؤسسة على 2004: ISO 14000 لإدارة البيئة وكذا2008 : ISO 9000 لإدارة الجودة وعلى العديد من شهادات المطابقة الأخرى إلى غيره إلا أن الآثار البيئية لعمليات الحفر باعتباره نشاطها الرئيسي يخلف انتهاكات معتبرة للوسط البيئي . يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الزيوت المستعملة في عمليات الحفر :** ينجم عن استعمال الزيوت أثناء عمليات الحفر أو خلال نقلها تسريبات خطيرة تصيب المياه الجوفية والنباتات والتربة وغيره.
- **النفايات الصلبة :** ما ينجم عن مختلف الآليات المستعملة في عمليات الحفر من نفايات خطيرة جدا تحتوي على مادة Polychlorobiphényle المعروفة باختصار (PCB) المسببة للعديد من الأم ا رض الخطيرة، لاسيما ما ينتج عن احتراقها، إضافة إلى العديد من المواد الأخرى متمثلة أساسا في أملاح وشحوم ومواد كيميائية أخرى

تستعمل كلها أثناء الحفر يصعب السيطرة عن تسربانها وبالتالي تسبب انتهاكات مباشرة على البيئة والإنسان بالدرجة الأولى، ناهيك عن رمي العديد من النفايات المشعة والسامة دون الالتزام الكافي بقواعد الأمن المعروفة عند التعامل مع مثل هذه المواد ، مما ينجم عنه إلحاق الضرر المباشر بمجمل الوسط الطبيعي من تربة ومياه وحتى إنبعاثات غازية سامة تصيب الغلاف الجوي، هذا ناهيك عن مخلفات خطيرة أخرى تتمثل في البطاريات وقطع المحركات وحاويات بلاستيكية ومعدنية وعجلات مطاطية وغيرها.

- **المياه القذرة :** فهي مياه في الواقع ناجمة عن النشاط الصناعي للمؤسسة وتحتوي على عدد لا حصر له من المخلفات الكيميائية ويأتي في أولها ما ينجم عن الرصاص والكبريت ومختلف الزيوت وغيرها يؤدي تسربها إلى القضاء على مختلف الكائنات الحية من حيوانات وطيور ونباتات وحتى على صحة الإنسان الصالحة للشرب . لهذا ناهيك عن الاستهلاك المفرط أحيانا للطاقة والمياه وعديد الموارد الأخرى ذات الارتباط باستمرار وتواصل الحياة ضمن متطلبات التنمية المستدامة.
- **الأخطار الناجمة عن الحوادث :** كثير ما تسبب الحوادث المتعددة أثناء عمليات الحفر سواء بسبب أخطاء بشرية، أم بسبب خلل يصيب آليات ومعدات الحفر في إنفجارات أو تصدعات مهولة في جوف الأرض أو حوادث تقع أثناء نقل تلك المواد الخطرة أو الزيوت المستعملة في الحفر عن ملوثات متعددة عالية الخطورة تسبب انتهاكات خطرة للمكون البيئي برمته إذ تطالعنا الإحصائيات الرسمية للمصالح الإستشفائية بمناطق الجنوب الشرقي على وجه التحديد كونها الحاضنة الرسمية لمجمل نشاطات هذه المؤسسات وفي أولها مؤسسة ENSP عن تنامي إصابة المواطنين بهذه المناطق بأمراض مستعصية وخطرة جدا وهي في تزايد مستمر، ذات ارتباط وثيق بآثار ممارسات هذه المؤسسات، لاسيما مع الاستغلال المفرط للاحتياطي من النفط والغاز .

2-3- الدراسة التطبيقية : مدى إحترام مؤسسة ENSP للمسؤولية الاجتماعية والبيئية:

بعد أن تم تقديم الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية وتوضيح كيفية التزام المؤسسات البترولية اتجاه المسؤولية والطريقة التي تسمح للمؤسسات البترولية معرفة مكانتها وما مدى التزامها بأبعاد الجانب البيئي والاجتماعي من خلال معايير دولية خاصة تهتم بالشأن البيئي والاجتماعي ضمن مختلف الاستراتيجيات و الممارسات لمختلف المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها، جاء الدور على الجانب الميداني وعلى إحدى المؤسسات معرفة وتقييم واقع ممارسة والتزام المؤسسة (ENSP) البترولية المتمثلة في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بأعمالها تجاه البيئية و المجتمع ككل من خلال إستمارة إستبيان موزعة على عمالها.

هذه الدراسة الميدانية كانت سنة 2013 من أجل معرفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسة ENSP، علما هذه الدراسة حاولت تحديد مسؤولية هاته المؤسسة إتجاه البعد الاجتماعي، الاقتصادي، القانوني والأخلاقي والبعد البيئي وفي بحثنا هذا ستقتصر دراستنا بتحليل المعلومات المجمعة من خلال هذا الاستبيان إتجاه البعد الاجتماعي، البعد الأخلاقي والبعد البيئي من أجل معرفة هل المؤسسة ملتزمة بمسؤوليتها أتجاه البيئة والمجتمع.[17]

[17] - حمزة بن الزين المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود خلال، مارس 2013 .

3-2-1- مجتمع العينة:

يتكون مجتمع الدراسة من عمال المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP حيث شملت الدراسة 56 عامل من مختلف المستويات ومؤهلاتهم العلمية. حيث تم توزيع 112 إستمارة إستبيان على عمال المؤسسة وإسترجعت 84 إستمارة كما هي موضحة في الجدول رقم01، وألغيت 28 إستمارة نظرا لعدم إجابة بعض عينات الدراسة على كامل أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم01: : الإستمارات الموزعة والمستلمة من مجتمع الدراسة.

الاستمارات / المديريات	الموزعة	المستلمة
مديرية حماية البيئة	20	15
مديرية اختبار الآبار	23	21
مديرية خدمات الآبار	60	39
مديرية الزجر	09	09
المجموع	**112**	**56**

المصدر : حمزة بن الزين.

3-2-2- خصائص العينة:

أ- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الذكور: 45 بنسبة 80% .

الإناث: 11بنسبة 20%

تبيّن النتائج المتحصل عليها بأن أغلب العمال والمسيرين هم من جنس الذكور بعدد تكرارات بلغ 45 تكرار وبالنسبة مئوية بلغت 80 % ، أما عدد العمال والمسيرين من جنس الإناث بلغ 11 عاملة بنسبة 20 % ، وسبب اعتماد المؤسسة على عنصر الذكور أكثر من الإناث، راجع لكون المؤسسة ذات نشاط خدمية متعلق بآبار النفط، وهي نشاطات مرهقة وتحتاج جهد بشري مضاعف وهذا مالا يتسنى للإناث القيام به.

ب- توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن من 20 إلي 30 :32 تكرار بنسبة 57 %.

السن من 30الي 40 :16 تكرار بنسبة 29%.

السن من 40الي 50 : 04 تكرار بنسبة 7 %.

السن فوق 50: 04تكرار بنسبة 7 %.

فيما يخص بالفئة العمرية لأفراد الدراسة، أظهرت النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب20-30و30-40 سنة إذ بلغ مجموع تكراراتهم 48 شاب وبنسبة مئوية بلغت 86 % أما الفئات الأخرى 40-50 و ما فوق 50 فمجموع تكراراتهم 8 وبنسبة مئوية بلغت14 % ،40 وسبب هذا الاعتماد المطلق على فئة الشباب سببه نشاطات وأعمال المؤسسة التي تعتمد على مجهودات وطاقات كبيرة من أجل القيام بأعمالها كما ذكرنا سابقا.

ج- توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي:

الجدول رقم02: توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عادي	8	%14
ثانوي	12	%22
ليسانس	16	%29
مهندس	9	%16
ماستر	3	%5
ماجستير	1	%1
أخرى	7	%13
مجموع	56	%100

المصدر : حمزة بن الزين.

من خلال الجدول فان المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على عمال ذاوي مستوى تعليمي عال من حاملي الدكتورة و الماجستير و المستر حيث بلغ عدد تكراراتهم 4 أي بنسبة 06 بالمائة بينما بلغت نسبة حاملي رتبة مهندس 16 بالمائة، بينما نلاحظ أن اغلب عمال الشركة هم من حاملي ليسانس و ثانوي و شهادات عادية وشهادات أخرى مثل تقني سامي حيث بلغ عدد تكراراتهم 43 أي بنسبة 78 بالمائة، وسبب اعتماد المؤسسة على أصحاب هاته المستويات راجع دائما إلى طبيعة نشاطها إذ لا تحتاج بشكل كبير على أصحاب المؤهلات العلمية الكبيرة.

3-2-3- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

أ- الأدوات المستخدمة في الجمع:

تعد استمارة الاستبيان من أهم و أحد الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات إستخداما في البحوث التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لقلة تكلفة إستخدامها من جهة، ولسهولة معالجة البيانات والنتائج المتحصل عليها من جهة أخرى فهي قائمة أسئلة توجه لعينة الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم هذه الإستمارة بحيث وزعت على عينة من عمال للإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق (ENSP) المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

تتكون هذه الاستمارة من جزئين، الجزء الأول يشمل المعلومات الشخصية لأفراد العينة من (الإسم واللقب إختياري، الجنس، العمر، المؤهل العلمي)، أمّا الجزء الثاني فخصص لقياس درجة ممارسة المؤسسة للمسؤولية البيئية والاجتماعية،حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين، المحور الأول يخص المسؤولية الاجتماعية حيث تم تقسيم كذلك هذا المحور إلى أبعاد فرعية وتشمل(البعد الاجتماعي)، أمّا محور الثاني فهو يخص المسؤولية البيئية التي تشمل بعد

واحد وهو البعد البيئي. كما تمّ إستخدام ليكارت الثلاثي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة، وتتمثل هذه الأوزان (نعم، لا، محايد) ولكل وزن اتجاهه، كما هو موضح في الجدول رقم03 :

المستوى	الإتجاه
لا	1.66 -1
محايد	2.33 -1.67
موافق	3 -2.34

المصدر: حمزة بن زين.

ب- الأدوات الإحصائية:

تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول مدى تطبيق المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية ، ومن هذه الأدوات نجد:

ب-1- المتوسط الحسابي المرجح Moyenne arithmétique pondérée:

يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية لدى مقاييس النزعة المركزية فهو يساعد الباحث على تفسير والتحليل الجيد للظاهرة المدروسة.

ب-2- **الإنحراف المعياري Ecart Type:**

كذلك الانحراف المعياري يعد من بين مقاييس التشتت التي تساعد الباحث على معرفة درجة اختلاف الدرجات عن المتوسط الحسابي.

ب-3- البرامج المستخدمة في معالجة البيانات: تم استعمال برنامج SPSS V20 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كذلك تم استخدام برنامج Excel وهو كذلك أحد البرامج الإلكترونية التي تستعمل لإدارة المعلومات والبيانات وتحليلها.

3-3-4- النتائج و المناقشة:

سيتم عرض و مناقشة النتائج و فقا للاستبيان الموزع:

3-3-4-1- عرض النتائج :

الجدول رقم 04: يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة.

الرقم	أبعاد المسؤولية	المتوسط الحسابي المرجح العام	الانحراف المعياري العام	الوزن
1	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	1.6262	0.66639	لا
2	أبعاد المسؤولية البيئية	1.7946	0.74501	محايد

المصدر:من إعداد الباحث و فقا لبرنامج SPSS .

ج- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم 05: يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الاجتماعي للمؤسسة.

الرقم	البعد الاجتماعي	المتوسط	الانحراف	الوزن
01	هل تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك؟	1.6250	0.61975	لا
02	هل تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية؟	1.3214	0.57547	لا
03	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نظام أمن للوقاية من الحوادث؟	1.4107	0.059625	لا
04	هل تقوم المؤسسة بعملية التعريف عن مخاطر العمل للعمال؟	1.3571	0.58554	لا
05	هل يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل؟	1.3929	0.62315	لا
06	هل أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة؟	2.0000	0.71357	محايد
07	هل ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها؟	1.2679	0.55567	لا
08	هل تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها؟	1.6250	0.52440	لا
09	هل تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية وترفيهية؟	1.7143	0.52964	محايد
/	**المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري العام**	**1.5238**	**0.59148**	**لا**

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج SPSS.

الجدول رقم 06: يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد الأخلاقي للمؤسسة.

الرقم	البعد الأخلاقي	المتوسط	الانحراف	الوزن
01	هل ترى أن المؤسسة تتوفر على نشاطات وخدمات خيرية لأفراد المجتمع؟	2,0000	0,63246	محايد
02	هل تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع عملها أو منافسيها؟	1,7321	0,79752	محايد
03	هل ترى بأن أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع؟	1,6607	0,81524	لا
04	هل تقوم المؤسسة بمحاربة الفساد الإداري؟	1,9286	0,68376	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الأخلاقية أثناء العمل؟	2,0179	0,67396	محايد
06	هل دائما ما تسعى المؤسسة لتحقيق الربح دون المراعاة للقيم والمبادئ الأخلاقية؟	1,8036	0,72412	محايد
07	هل تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة	1,6429	0,79609	لا

	لعملها ولعمل المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس االمجال؟			
08	هل تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي؟	2,0893	0,83724	محايد
/	**المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري العام**	**1.8593**	**0.74504**	**محايد**

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج SPSS

الجدول رقم 07: يوضح المتوسط الحسابي المرجح العام والإنحراف المعياري العام لإجابات عينة الدراسة حول البعد البيئي للمؤسسة.

الرقم	البعد البيئي	المتوسط	الانحراف	الوزن
01	هل ترى بأن المؤسسة تلتزم باللوائح الداعية لحماية البيئة؟	1,6607	0,74533	لا
02	هل ترى بأن المؤسسة تتجنب الإضرار بالبيئة خلال القيام بنشاطاتها؟	1,8036	0,77271	محايد
03	هل الحفاظ على المبادئ والقيم البيئية من مرتكزات وأسس التي تسعى لها المؤسسة؟	1,6071	0,73059	لا
04	هل تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسيسة لعمالها بأهمية الحفاظ على البيئة؟	1,7321	0,64642	محايد
05	هل تقوم المؤسسة بإجراء مراجعة وتقييم حول أدائها البيئي؟	1,8393	0,75743	محايد
06	هل تهتم المؤسسة وتسعى في تطبيق المبادئ التي دعت إليها المواصفة الدولية للتقييس iso 14000 للحفاظ على البيئة؟	1,8214	0,81144	محايد
07	هل تقوم المؤسسة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي؟	2,0714	0,80582	محايد
08	هل ترى بأن المؤسسة تقوم بالمساهمة في حل ومعالجة المشاكل البيئية الواقعة؟	1,8214	0,69038	محايد
/	**المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري العام**	**1.7946**	**0.74501**	**محايد**

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على نتائج برنامج SPSS.

3-3-4-2- مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة المتحصل عليها من الجدول رقم 08 أن المؤسسة محل الدراسة لا تلتزم ولا تطبق أبعاد المسؤولية الاجتماعية إذ بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.6262 وهو درجة غير موافق على سلم ليكارت مع تسجيل تشتت متوسط بانحراف معياري بلغ 0.66639 ، هذا من حيث أبعاد المسؤولية الاجتماعية أما من حيث بعد المسؤولية البيئية بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وهو درجة محايد على سلم ليكارت مع وجود تشتت عالي نسبيا إذ بلغ

الإنحراف المعياري لبعد المسؤولية البيئية 0.74501 هذا من وجهة نظرا أفراد العينة إلاّ أنّهم أكدوا على عدم إهتمام المؤسسة باللوائح والمبادئ والقيم البيئية كما هو موضح في الفقرة رقم 01 و 03 من الجدول رقم 07.

أ- مناقشة نتائج أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

سيتم مناقشة المسؤولية الاجتماعية وذلك بمناقشة نتائج البعد الاجتماعي و الأخلاقي للمؤسسة كلا على حدا من خلال النتائج الظاهرة من الجدولين 05 06 من أجل معرفة محل تقصير المؤسسة .

تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 05 أن المؤسسة لا تلتزم ولا توفر خدمات إجتماعية لعمالها من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام حيث بلغ 1.5238 وتوافق هذه القيمة درجة غير موافق (لا) على سلم ليكارت، وتظهر الفقرات رقم 07.05.04.03.02.01 ضعف وتقصير المؤسسة لأدائها الاجتماعي تجاه عمالها، حيث بلغت المتوسطات الحسابية المرجّحة 1,6250 -1,3214-1,4107- 1, 3571 - 1,3929- - 1.2679 على التوالي.

أظهرت النتائج المتوصل إليها من الجدول رقم 06 أنّ أفراد العيّنة التزموا الحياد في إجاباتهم حول مدى تطبيق المؤسسة للبعد الأخلاقي والقانوني من خلال قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام الذي بلغت1.8593 وبإنحراف معياري عال بلغ0.74504 .

إلاّ أنّ أفراد العينة أكدوا على عدم توافق أهداف المؤسسة مع قيم و أهداف المجتمع من خلال الفقرة رقم 03 كما أوضحوا على ضعف التزام المؤسسة بالقوانين المؤطرة والمنظمة لعملها ولعمل المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس المجال.

ب- مناقشة نتائج أبعاد المسؤولية البيئية:

أمّا من حيث التزام المؤسسة لمسؤولياتها اتجاه البيئية، فلقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 1.7946 وبإنحراف معياري عال وصل إلى 0.74501 ولم تقتصر كل إجابات أفراد العينة على الحياد تجاه تطبيق المؤسسة والتزامه بالبعد البيئي، حيث تظهر الفقرة رقم 01 على عدم إلتزام المؤسسة باللوائح الداعية لحماية البيئية، كما تبرز الفقرة رقم 03 على قلة وضعف اهتمام المؤسسة بالمبادئ والقيم البيئية.

4- الخلاصة:

مع تزايد نشاط وحجم الشركات البترولية، وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة واضطرابات اقتصادية من أزمات عالمية، أصبح لزاما على هاته الشركات التوجه نحو الاهتمام والالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، نظرا لما تجنيه هذه الشركات من مكاسب اقتصادية واجتماعية وكذلك ثقافية. حيث إنّ الإلتزام بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية يعّد أحد أدوات نجاح المؤسسات الاقتصادية، تعتبر هذه الفرضية صحيحة ويتم تثبيتها إذ توحي وتدل مؤشرات ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية على نجاح والتطور واستمرارية المؤسسات الاقتصادية في سوق في ظل تطبيق هاته الأخيرة لكل ما تم تقريره في أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية.

غير أن مدى التزام المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعي و البيئية يكون وفق احترام هاته المؤسسات للمعايير دولية، حيث تعتبر هاته المعايير مصدرا غنيا لتطوير وتحسين الأداء الاجتماعي و البيئي باستمرار من خلال المرتكزات الأساسية لهاتها لمعايير المتمثلة في السياسة البيئية الملزمة للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية والوقائية ضمن أهداف

بيئية قابلة للتطبيق والفحص و المراجعة بشكل دائم إلى جانب السياسة الاجتماعية التي تصب كلها لصالح الفرد والمجتمع حيث تهدف أساسا إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في المخططات الإستراتيجية للمؤسسة.

أمّا عن واقع ممارسات المؤسسة البترولية في الجزائر حيال تلك القضايا المرتبطة بالبيئة والمجتمع والتي إقتصرت على شركة ENSP حاسي مسعود المتخصصة في حفر آبار النفط، حيث يعد الحفر من أكبر المتسببين في الإنتهاكات البيئية البالغة الخطورة كما ورد في التحليل، و في دراستنا وتحليلنا لإجابات أفراد عينة الدراسة من خلال إستمارة الإستبيان تبيّن أنّ المؤسسة محل الدراسة لا تطبق ولا تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، علما أنّ المؤسسة محل الدراسة تملك مقومات وإمكانيات الإلتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، إلاّ أنّ غياب الوعي الثقافي أُتجاه الإهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي وغياب التنظيم والتخطيط في ترسيخ هذه الثقافة حال دون تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

5- توصيات الدراسة:

وبناءا على هذه الاستنتاجات نقترح التوصيات التالية التي ممكن أن تكون مساعدة على ترسيخ ثقافة الإلتزام بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية لدى الشركات البترولية عامة وللشركة محل الدراسة خاصة بما يحقق السعادة والنمو والتطور للشركة و لأفراد المجتمع.

- القيام بوضع مبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية ضمن الأهداف التي تسعى لها المؤسسة لتطبيقها كسعيها للربح والبقاء في السوق؛
- الإعداد والتنظيم الجيد من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال اعتماد المؤسسة على مسيرين أكفاء وذوي أخلاق حسنة؛
- إعداد المؤسسة لتقارير دورية وسنوية من أجل معرفة وضعها تجاه الجانب البيئي والاجتماعي؛
- الإهتمام بعنصر المحاسبة الاجتماعية ومعاقبة كل من يخل بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية من طرف المؤسسة؛
- إصدار الدولة لقوانين وتشريعات تهدف لحماية البيئة والمجتمع عن طريق تطبيق المؤسسات لأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- القيام بندا وات واجتماعات من أجل التحسيس بخطورة إخلال المؤسسات بالجانب البيئي والاجتماعي؛
- الإستفادة من خبرات المؤسسات الكبرى في مجال تفعيل المسؤولية البيئة والاجتماعية ولعل أهم المؤسسات المتفوقة في مجال المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات السويدية؛
- دور الإعلام من خلال نشر تقارير للشركات الناجحة والتي تلتزم بأعمالها تجاه البيئة والمجتمع؛
- ضرورة قيام المؤسسات بعملية الإفصاح عن نشاطات البيئية والاجتماعية.

المراجع:

1- حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية، القاهرة 2005 .

2- عبد الله صادق دحلان، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49 ، بيروت مارس 2004 .

3- شين ولوه يوان جيون وشيوي شياو يان، الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، 2007 http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0609/p50.htm

4- Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, Du management environnemental au développement durable des entreprises, France : ADEME, Mars 2004, P 05

5- nrcan-rncan.gc.ca, Responsabilité sociale des entreprise. 12/03/2007, www.nrcan-rncan.gc.ca/sddd/csr-rse/rse_f.html

6- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية-اليمن،2003 .

7- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية 2000 .

8- نشرية المنظمة العالمية للتقييس (ISO) لسنة 2011.

9- أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة : T.Q.M الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

10- حمزة بن الزين المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار بحاسي مسعود خلال، مارس 2013 .

11- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ملتقى دولي، لبنان،2009 .

12- عبد الله خبابه، صهيب خبابه، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، جامعة بشار، 2012 .

13- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعية قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2007 .

14- وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ملتقى، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم -الجزائر.

15- المواصفة القياسية الدولية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية،2006 .

16- المعهد العربي للتخطيط، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة، العدد تسعون، الكويت، 2010.

17- عمري صخري، عبادي فاطمة، دور الدولة في تدعيم تطبيق نظام الإدارة البيئية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث العدد 11، 2012.